



PROVISIONAL

A/31/PV.81

29 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(سرى لانكا)

السيد أميراسنغ

الرئيس :

- التقارير المالية وتقارير مجلس مراجعي الحسابات: تقرير اللجنة الخامسة [٩١]
- تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة:
- (أ) اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: تقرير اللجنة الخامسة [١٠١ (أ)]
- (ب) مجلس مراجعي الحسابات: تقرير اللجنة الخامسة [١٠١ (ج)]
- (ج) المحكمة الإدارية للأمم المتحدة: تقرير اللجنة الخامسة [١٠١ (هـ)]
- مسائل الموافقين: تقرير اللجنة الخامسة [١٠٢]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Writing Section, Department of Conference Services,

Room IX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70431/A

عقدت الجلسة في الساعة ١١/٠٥

نظر بنود جدول الأعمال ٩١ ، ١٠١ (أ) ، (ج) ، (د) و ١٠٢

التقارير المالية وتقارير مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخاصة (A/31/351) .

تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة :

(أ) اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : تقرير اللجنة الخاصة (A/31/311)

(ب) مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخاصة (A/31/313)

(ج) المحكمة الإدارية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخاصة (A/31/315)

سائل الموظفين : تقرير اللجنة الخاصة (A/31/358) .

السيد ناسون (ايرلندا) ، مقرر اللجنة الخاصة ، قدم التقارير الخمسة لتلك اللجنة

(A/31/351 ، A/31/311 ، A/31/313 ، A/31/315 ، و A/31/358) . ثم تحدث كما يلي :

السيد ناسون (ايرلندا) مقرر اللجنة الخاصة (الكلمة بالانكليزية) : بالنيابة

عن اللجنة الخاصة ، يشرفني ان اقدم خمسة تقارير تحتوى على توصيات اللجنة حتى تعرض على الجمعية العامة للموافقة عليها .

ان التقرير الخاص بالبنود ٩١ من جدول الاعمال عنوائه " التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات " متضمن في الوثيقة رقم (A/31/351) . والفقرة الثامنة من التقرير تضمنت مشروعات القرارات العشرة التي وافقت عليها اللجنة بدون اى اعتراض ، بناً على مختلف التقارير والحسابات .

ما فيما يتعلق بالتقرير الخاص بالبنود رقم ١٠١ (أ) من جدول الاعمال بشأن الانتخابات للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والموازنة التي اجريت في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، فقد ورد في الوثيقة رقم (A/31/311) . وفي الفقرة رقم ٣ من التقرير يتضح ان اللجنة قد قررت - بدون اعتراض - ان تستغني عن الاقتراع السرى ، نظراً لانه لم يكن هناك اى مناقشة ، ان عدد المرشحين أربعة مناصب شاغرة . وقد قررت اللجنة الخاصة ان توصي بتعيين المرشحين الاربعة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اول كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ . وقد تضمنت الفقرة الخاصة بذلك :

وتحت البند ١٠١ (ج) بشأن تقرير اللجنة الخامسة حول تعيين مجلس مراجعي الحسابات ، فإنه مضمن في الوثيقة A/31/313 . وتبين الفقرة ٤ أن اللجنة قد أقرت بموافقة عامة (دون تصويت) في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، تعيين المراجع العام لكندا لفترة ثلاثة أعوام تبدأ في أول تموز / يوليو ١٩٧٧ . وحيث أنه لم تكن هناك منافسة على المنصب ، فقد قررت اللجنة ، مرة أخرى ، الاستغناء عن الاقتراح السري . لقد وردت توصية اللجنة في الفقرة ٥ من التقرير .

وتحت البند ١٠١ (هـ) . فقد ورد تقرير اللجنة الخامسة بشأن المحكمة الادارية للأمم المتحدة المضمن في الوثيقة A/31/315 . وفيما يتعلق بالاقتراح السري ، فقد وردت توصية بشأنه في الفقرة ٣ وقد تقرر ترشيح ثلاثة أشخاص لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ وقد وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ٥ .

وتحت البند ١٠٢ ، فيشرفني أن أقدم تقرير اللجنة الخامسة فيما يتعلق بمسائل الموظفين الواردة في الوثيقة A/31/358 . ولقد أوصت اللجنة بتوصية واحدة تحت البند ١٠٢ (أ) المتعلق بتشكيل الأمانة ، وتوصيتان تحت البند ١٠٢ (ب) بشأن مسائل الموظفين الأخرى ، وتجدون ذلك في القسم الرابع من التقرير في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ . واني آمل أن تحظى هذه التوصيات الواردة في هذه التقارير الخمس ، بموافقة الجمعية العامة .

لعملا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل يمكنني أن أدعو الأعضاء إلى الانتقال إلى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ٩١ من جدول الأعمال ، وعنوانه " التقارير المالية وتقارير مجلس مراجعي الحسابات " (A/31/351) .

ليست هناك وفود ترغب في تحليل تصويتها قبل اتخاذ المقرر .

وحيث أن اللجنة الخامسة قد وافقت على مشروعات القرارات دون اعتراض ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر الموافقة على مشروعات القرارات أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط ، الواردة في الفقرة ٨ من تقرير هذه اللجنة (A/31/351) ؟

أعتمدت مشروعات القرارات (القرار A/31/22 A to J)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك ، نكون قد انتهينا من نظر البند ٩١ من جدول الأعمال .

والآن ، سننتقل الى تقارير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٠١ (أ) ، (ج) ، (هـ) بشأن " تعيينات لملء المناصب الشاغرة في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة " .

ان التقرير الأول عن البند ١٠١ (أ) يتعلق بملء المناصب الشاغرة في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . ولقد ورد مشروع القرار الموصي به من اللجنة الخامسة في هذا التقرير ، في الوثيقة A/31/311 ، فقرة ٥ .

فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تقرر الموافقة على مشروع القرار الذي يوصي بتعيين الأشخاص الآتية أسماؤهم كأعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، لمدة ثلاثة أعوام تبدأ من أول كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ : السيد اندريه ابرازفسكي ، والسيد س . اس . م مسيل ، والسيد تيبا اوتارا والسيد كريستوفر ر . توماس .

أعتمد مشروع القرار (قرار رقم 31/23) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار المتعلق بملء الشواغر

في مجلس مراجعي الحسابات والذي يظهر في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/31/313 .

فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تقرر الموافقة على مشروع القرار ؟

أعتمد مشروع القرار (قرار 31/24)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن نصل الى مشروع القرار الخاص بملء الشواغر في

المحكمة الادارية للأمم المتحدة ، الوارد في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة ، والمضمن في الوثيقة

A/31/315 . وتوصي اللجنة الخامسة ، الجمعية العامة بالموافقة على مشروع القرار الذي يتضمن تعيين

الأشخاص الآتية أسماؤهم كأعضاء في المحكمة الادارية للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول

كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ : السيدة بول باستيد ، والسيد متولي تشيكانكيه ، والسيد ر .

فينكاترامان .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر الموافقة على مشروع القرار ؟

أعتمد مشروع القرار (القرار رقم 31/25)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك ، نكون قد انتهينا من نظر البند الثاني من جدول أعمالنا لهذا الصباح .

سوف تنظر الجمعية الآن تقرير اللجنة الخامسة حول البند ١٠٢ المعنون " مسائل الموظفين" الوارد في الوثيقة (A/31/350) .

والآن ، سوف تشرع الجمعية في اتخاذ مقرر حول مشروعات القرارات الموصى بها من اللجنة الخامسة في الفقرة ٥٢ ، ومشروع المقرر في الفقرة ٥٣ من تقريرها .

يتعلق مشروع القرار الأول بتشكيل الأمانة . وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة العاملة ٢ من مشروع القرار الأول .

أُعتمدت الفقرة العاملة ٢ من مشروع القرار الأول بأغلبية ٨٥ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع ١٦ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أطرح للتصويت مشروع القرار رقم واحد ككل .
اعتمد مشروع القرار رقم واحد بأغلبية ١٠٢ صوتاً ضد لا شيء وامتناع ٥ عن التصويت (القرار

(31/26

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثاني الممنون * تنفيذ
الاصلاحت المتعلقة بسياسة الموظفين * . ولما كان مشروع هذا القرار قد تمت الموافقة عليه باتفاق
الرأى في اللجنة ، فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تعتمد بموافقة عامة (دون
تصويت) ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار 31/27) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في الفقرة ٢.٣ من تقريرها الوارد في الوثيقة
(A/31/353) توصي اللجنة الخامسة بالموافقة على مشروع قرار فيما يتعلق بالتعديلات التي أدخلها
الأمين العام على نظام موظفي الأمم المتحدة خلال الفترة من أول تموز/يوليه ١٩٧٥ الى حزيران/
يونيه ١٩٧٦ .

سوف أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار بدون اعتراض .

اعتمد مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من بحث
اليوم الثالث من جدول أعمالنا هذا الصباح .

البند ١٠٠ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة ، وتمتعزيز دور المنظمة :

(أ) تقرير اللجنة السادسة (A/31/347) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/31/350)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تبحث الجمعية العامة الآن تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٠٠ المعنون " تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتمتعزيز دور المنظمة " الوارد في الوثيقة A/31/347 .

اعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة السادسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف نتخذ قرارا حول مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٧ من تقريرها (A/31/347) . ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن النتائج الادارية والمالية فان مشروع القرار متضمن في الوثيقة A/31/350 . ولما كانت اللجنة السادسة قد وافقت على مشروع القرار باتفاق الرأى (دون تصويت) ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو هذا الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار 31/28) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان السيدة الممثلة الشخصية لرئيس جمهورية الغلبين سعادة السيدة ايميلدا رومالديز ماركوس قد طلبت الادلاء ببيان ، وأدعو سعادتها بالتفضل بالحضور الى المنصة .

السيدة ماركوس (الغلبين) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، السيد الأمين العام ، أيها السادة المندوبون الموقرون ، في هذه اللحظة المأساوية الاليمة لشعب تركيا ، اسمحوا لي بصفتي الممثلة الشخصية لرئيس جمهورية الغلبين ، أن أعرب عن التعاطف العميق لحكومة وشعب الغلبين ، مع ضحايا ذلك الزلزال المفجع الذي أصاب بلادهم ، وان أسفنا لا ينبعث من مشاعر التعاطف مع شعب تركيا فقط بل أيضا من مشاعر التعاطف مع الانسانية جمعا .

السيد الرئيس ، انني لمقتنة لك يا سيدي الرئيس ، وللسيد الأمين العام لتمكيني من أن أتحدث في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن تقرير اللجنة السادسة الذي تمت الموافقة عليه منذ لحظات .

ان حكومتي أرادت أن تؤكد على هذا النحو ، اهتمامها الدائم العميق باستمرار الميثاق ، وتحسين عمل منظمة الأمم المتحدة ، وهي مسألة بدأنا العمل من أجلها ، مع الحكومات الأخرى التي تؤمن بأرائنا ، وبالرغم مما كان يوجد من اعتراضات وشكوك .

انني لسعيدة أن ألاحظ أن عمل اللجنة الخاصة قد سار بخطى حثيثة ، وان الحكومتين استطاعت أن تقدم اقتراحات بناءة ، وأن هذا بلاشك أمر له قيمته ، واذ ماتت التوصية بتلك الاقتراحات ، فان أجهزة العمل بالمنظمة سوف تتحسن وتستجيب بقدر أكبر لاحتياجات الأعضاء . ان وفدى في الوقت الملائم سوف يستجيب للدعوة التي وردت في القرار الذي قدم " من أجل أن تقدم الوفود ملاحظاتها واقتراحاتها " فيما يتعلق بالقرار الخاص بذلك .

وانني لا أريد أن أتكلم الآن عن التغييرات البنوية أو الاجرائية الهامة بالرغم من أهميتها ، غير أنني أريد أن أذكر وأؤكد مرة أخرى بالمبادئ الأساسية لمجموعتنا وهي القيمة الأخلاقية للانسانية جمعا .

في العام الماضي ، عندما سعدت بالحديث في الدورة الثلاثين للجمعية العامة باسم رئيس جمهورية الفلبين الذي كنت أمثله وهو الرئيس ماركوس ، قلت أن المشكلات التي تواجهنا الآن لها جذور معنوية ، وأن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على مبادئ أخلاقية تقبلها الانسانية جمعا ، واقترحت أن هذه المبادئ العالمية يجب أن تلهم مجموعة سلوك الأمم ازايا بعضها البعض .

لقد حرصت أن أتكلم في هذه المرحلة المتأخرة من مداولا تكلم ، لأنني أشعر أن هذا الاقتراح قد اكتسب أهمية ، وأصبح طحا ، فهناك في الواقع عاصفة تتجمع فوق رؤوسنا ، فمهما كان العالم الذي ننتهي اليه نحن أبناء العوالم الثلاثة ، فان هذه العاصفة تهدد بابادتنا جميعا ، اذا لم نعد للمبادئ الأساسية لهذه المنظمة . التي أسست بشعور حافل بالايان والأمل في أخوة البشر . لقد كانت هناك روح نبيلة في الميثاق ، عندما كتب في عام ١٩٤٥ ، ولكن يبدو أن هذه الروح اليوم أصبحت بعيدة المنال ، وأننا قد ضلنا الطريق في الأعوام الواحدة والثلاثين الماضية ، وغابت عنا رؤية أهدافنا الأصلية .

ومن الشائع ذلك القول بزيادة انقسامنا في أحلاف عسكرية وفي كتل أيديولوجية واقتصادية وعرقية وكل منها تواجه كتلة منافسة ، الى أن نصل الى حل متطرف ، تكون كل كتلة فيه ضد الكتلة الأخرى ، مما يزيد من حدة المواجهات والمجابهات .

بل ان مبدأ المساواة وحق تقرير المصير للشعوب قد أثارت رياحا من الخوف والبهضاء لأن تصفية الامبراطوريات الاستعمارية قد أصبح قريبا من أن يتم ، ولكن ظهرت له نتائج لم تكن متوقعة .

ان كثيرا من الأمم الجديدة التي ظهرت في الحياة الدولية حريصة على تحقيق توقعاتها من أجل أن تستغل مواردها الطبيعية التي استمدتها من تحت السيطرة الأجنبية ، ولكن تلك التطلعات قد عرقلت منها قوى لا تستطيع السيطرة عليها ، وهكذا ، فان مشاعر الا حباط والفضـب قد ثارت ازا* مشاعر فطرسة الشروة .

من الجانب الآخر ، فان انتشار الفقر جعل الأغنياء والقادزين يخشون فقدان ما يملكون ، وبالتالي فانهم يحافظون ويدافعون عن النظام الاقتصادي القديم .

فهل يجب أن تستمر هذه الأوضاع ، ولماذا كانت كذلك ؟

بيدولي أنه من أجل تحقيق أهدافنا الوطنية المستقلة ، تجاهلنا في معظم الأحوال القيم الأخلاقية الأساسية التي ندين بها جميعا ، حتى ولو كان ذلك قد تم على نحو لا شعوري ، والواقع أننا عدنا القهقري الى المبدأ القديم الأناني للأخلاق وهو أسباب الدولة ومصالحها ، مما جعلنا ننسى الانسان ، الكائن البشري ، الانسان أخونا في كل مكان ، الذي توحد الدولة من أجله ، والذي يجب أن تحرص كافة الدول على مصالحه ، وأن تقوم بتحليل سليم لتلك المصالح التي تتفاعل مع بعضها البعض .

لقد قيل لنا ان الأمم المتحدة — هذه المنظمة — تعنى بالمسائل السياسية والمصالح الوطنية وتوازن القوى ، ذلك أن القوى لا يمكن أن نتوقع منه أن يتخلى بسهولة عن مزاياه ، ولا أن يستسلم الضعيف دائما لمصير الضعيف . سيقال لنا أن هذه مسائل ذات طابع اقتصادي بحت ، وأن غير الكفة عليه أن يدفع ثمن ذلك . ويجب أن تعاني الشعوب الفقيرة من زيادة عدد سكانها وعمود قدرتها على التنافس في الأسواق الحرة في العالم .

ولكنني أسلم بكل جدية أمام هذه الجمعية ان هذه المسائل ليست مسائل سياسية أو اقتصادية فقط ، بل هي مسائل أخلاقية . ومعنى ذلك أنها تتعلق ليس فقط بالعقل أو بالرغبة ، بل بضمير الانسانية نفسها .

ان الكائنات البشرية وهدبها ، هي التي لها القدرة على الشعور بأنه ليس من الأخلاق أن يستغل القوى الضعيف ، وأن فخر الأسود لم تكن لتمس به تلك الأسود ، وأن بحث ونتائج أعمال الضمير هي التي تميز البشر وتجعلهم يرتقون الى فئة نبيلة ، بل ان ذلك يعتبر جوهر الانسانية .

- ان من طبيعة البشر أن يكونوا على وعي بصحة أو خطأ أعمالهم ، وأن يحكموا على تصرفاتهم وعلى تصرفات الآخرين . وأن يتخذوا القرارات التي نسميها أخلاقية . والواقع فان مانعرفه ، أو الذي تعلمناه والذي نسميه بالقيم الأخلاقية ، ليس سوى وعينا بالقيم البشرية ، وليس أكثر من احساسنا بطابعنا الانساني ، بانسانيتنا ، ذلك أن كل ما هو انساني فهو أخلاقي .
- على ضوء تلك الخواطر أعرب عن ألمي أنه عند استعراض الميثاق ، وبشكل خاص عند بحث الأحكام الخاصة بمقاصد وأهداف المنظمة ، والفصل الخاص بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي ، فانني أعرب عن ألمي أن تراعى دائما المبادئ التالية :
- مبدأ أن لكل فرد الحق في الحياة ، وبالتالي الحصول على كافة وسائل وأساليب البقاء على قيد الحياة ، أي الغذاء والمأوى والملبس والعمل ، وأن هناك التزاما بتلبية هذه الحقوق ، يركز أساسا على الحكومات القومية وجهودها ، ولكن على المجتمع العالمي كله أن يشارك في ذلك ، وبصفة خاصة من قبل البلاد التي تتمتع بمزيد من المزايا الاقتصادية .
- ومبدأ تقديم المعونة من أجل تحقيق هذا الالتزام ، فانه يجب على الحكومات أن تتمتع في مقابل ذلك عن البحث عن الحصول على تنازلات اقتصادية أو اجتماعية أو أية تنازلات رغما عن ارادة المستفيدين ، أو رغما عن سيادتها واستقلالها .
- المبدأ القائل بأن الاعتداء الاقتصادي يشكل انتهاكا كبيرا ضد السلام ، وهو انتهاك للميثاق كأى شكل آخر من أشكال الاعتداء ، وبالتالي يتطلب اتخاذ الاجراءات الجماعية الفعالة للوقاية من مثل هذا الاعتداء والفناء .
- المبدأ بأن أى شكل من أشكال العنصرية أو التمييز العنصرى هو انكار لحقوق الانسان الأساسية وحرياته ، وهو يشكل تهديدا ، للسلام العالمي .
- المبدأ القائل بأن الهدف الأساسى للدين كقوة موحدة تخدم البشرية جمعاء ، يجب تنشيطه وتجديده وتدعيمه .
- المبدأ القائل بأن جميع الشعوب والمجتمعات في بحثها لايجاد شخصيتها وكيانها يجب أن يكون لها حق مسبق في التراث والثروات الثقافية الموروثة عن ماضيها .

- المبدأ بأن هذا العالم بأراضيه وبحاره وسماواته ، انما يشكل تراثا مشتركا للبشرية وفي حين أننا نجد أن لكل أمة ذات سيادة حقها الخالص في التمتع بتراثها الطبيعي ، فيجب أن يوجد تنسيق دولي لمكافحة تلوث البيئة وحماية هذه البيئة .
- المبدأ بأن العلم والتكنولوجيا يجب أن تفيد منها البشرية جمعاء ، ويجب تسهيل نقل التكنولوجيا الى البلاد النامية بشروط مجزية .
- المبدأ بأن امكانيات وسائل الاعلام الجماهيرية يجب أن تستخدم لنشر الحقيقة ، من أجل تربية الجماهير ، وايجاد التفاهم البناء بين الأمم .
- المبدأ بأن الفضاء الخارجي يعتبر في الحقيقة أسمى وأرفع من السيطرة ومن ولاية أية دولة أو أية مجموعة من الدول .
- المبدأ بأن جميع الدول يجب أن تتعهد بدعم وتشجيع نزع السلاح العام والكامل كأفضل أساليب الأمن ، في مواجهة خطر الدمار الشامل من جراء الحرب ، وان الموارد المالية والاقتصادية تتوفر عن هذا الأمر يجب أن تستخدم الى حد كبير في تقديم معونة للبلاد المتضررة .

انني آمل أن السادة أعضاء هذه المنظمة يمكنهم أن يحققوا الوحدة في خدمة السلوك ،
 والمعايير العليا الواردة في هذه المبادئ ، التي أشرت إليها ، ولزمن طويل فان الفرقة قد سادت
 بيننا بسبب دوافع مادية وأنانية ، فقد كنا نبحث عن المزايا دون أن نحترم الحقوق المشروعة للآخرين
 مما يثير الجشع ، والغضب ، والخوف ، والحقد ، والكراهية ، بما يهددنا جميعا .
 والحقيقة أنه يتعين علينا أحيانا أن نتوقف قليلا ، وأن نتساءل . لماذا نطلق على أنفسنا
 اسم الأمم المتحدة ؟ ولماذا توحدنا ، وما هو أساس هذه الوحدة عندما ولدت هذه المنظمة منذ
 ٣١ سنة ؟ فهل كنا متحدين حينذاك ، ثم بدأ نخدم أية أيديولوجيات أو أية نظم اقتصادية ؟ وإذا
 ما اعترفنا بأن المصادر المختلفة الكامنة في هذه المنظمة قد تتعرض لتضامن سياسي يؤدي الى الدمار .
 هذا هو الهدف من اجتماعنا هنا ؟ هل توحدنا لكي نضمن سيطرة عنصر أو عرق ؟ سواء أكان أسود
 أم أبيض أو غيرهما من الأنواع ؟ هل تأكدت وحدتنا لنشر عقيدة أو دين أو ثقافة بصفة خاصة دون
 غيرها ؟ هل يجب على منظمنا أن تركز نفسها في خدمة تقدم الفقراء على حساب الأغنياء أو تقدم
 البلاد الصناعية على حساب البلاد الفقيرة ؟ ان ذلك لا يجب أن يكون ، ولكن لماذا توحدنا أثناء
 إقامة هذه المنظمة ، وما هو الهدف الذي يجعلنا نتحد فيما بيننا الآن ؟
 اننا اتحدنا فيما بيننا ، ووحدنا صفوفنا ، من أجل البشرية جمعاء ، من أجل الميثاق ،
 وخلال الربيع الباهر لعام ١٩٤٥ كتب الميثاق من أجل الانسان ، من أجل البشرية ، فما هو هذا
 الشيء الغريب ، انه الانسان . انه خليط من الخير والشر قادر على أن يرتكب أبشع التصرفات الخطيرة ،
 ولكنه قادر أيضا على تقديم التضحيات السامية ، وأن يسمو ليصل الى النجوم في السماء .
 وخلال الرحلات التي قست بها في جميع أنحاء العالم لخدمة بلادى ، ولخدمة شعبي ،
 تمكنت من أن أرى ما يمكن للانسان أن ينجزه ، وقد رأيت قيمة الانسان ، وهو يتغلب على العراقيل
 ليحولها الى مزايا ، ويتوصل الى حلول للمشاكل ، وقد انتصر رغم المآسي ، لأنه يتمتع بقوة هائلة ،
 ويمكن أن يستخلص من هذه الطاقة الرهيبة ليحول أسلحة الدمار الى أسلحة للسلام ، وأن نحول
 الكتل المنقسمة على نفسها ، الى مجموعات متكاملة حتى نتحرر من كل بدور الفرقة بيننا ، ويجب أن
 نصل الى ما يكون من شأنه أن يوحد بيننا جميعا .
 فلنتحد جميعا ان ، الدول والحكومات والشعوب في حركة كبيرة تخدم البشرية ومن أجل
 البشرية ، ودعم الرفاهية المشتركة ، وذلك بنشر وتطبيق هذه المبادئ في اطار العلاقات بين الدول

والحكومات ، وما ينطوي على أهمية أكبر ، هي العلاقات بين الانسان وأخيه الانسان ، ان ذلك قد يكون من شأنه أن يبدد العاصفة التي تتجمع لتشظنا جميعا .
 فيجب أن نتخطى كافة أوجه الفرقة بيننا ، وما يضعفنا ، فلنتقدم لكي نحقق الهدف الأسمى
 أى تحقيق الانسانية بمعناها الواسع ، وهنا توجد العالمية السامية للانسان ، بما يتطلب منا جميعا ،
 ومن جميع الأمم ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، ومن جميع الشعوب سواء كانت قوية أو ضعيفة أن تلتزم ،
 وتتعهد دائما باحترام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وهو الاعلان الذي انتهك حتى الان بدلا
 من أن يحترم .

ليست هناك أية شروط أو ظروف في العالم سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تجعل
 أية أمة أو أى شعب أقل انسانية أو أقل استحقاقا لحقوق الانسان عن غيره من الأمم . ولذلك فيجب أن
 نعد بأن نحترم التزاماتنا المشتركة فيما بيننا بما يخدم البشرية جمعاء ، ويخدم مصلحة أولادنا حتى
 يصبح الميثاق الاعلان الرسمي ، وحتى لا تكون عبارة نحن الشعوب - شعوبا منقسمين على أنفسنا ،
 نهت عن تحقيق مصالحنا المنفردة ، بل تصبح نحن شعوب العالم المتحدين في عالم واحد
 لا ينقسم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا الآن من بحث البند ١١ من جدول

الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ٥ / ١١